الأمم المتحدة

A/78/362

الجمعية العامة

Distr.: General
18 September 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البندان 18 و 125 من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

رسالة مؤرخة 17 أيلول/سبتمبر 2023 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من ممثلي الاتحاد الروسي، وإريتريا، وبيلاروس، وجمهورية إيران الإسلامية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وزمبابوي، وكوبا، ونيكاراغوا

يشرفنا أن نخاطبكم بصفتنا الممثلين عن وفود الاتحاد الروسي، وإريتريا، وبيلاروس، وجمهورية إيران الإسلامية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وزمبابوي، وكوبا، ونيكاراغوا، فيما يتعلق بالوضع المؤسف الناشئ حول مشاريع الإعلانات السياسية لقمة أهداف التنمية المستدامة، والاجتماع الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن مكافحة السل.

وفي هذا الصدد، من المؤسف أنه لم يتسن التوصل إلى حل سياسي للمأزق الحالي، الذي نشأ ليس فقط عن انعدام الإرادة لدى بعض البلدان المتقدمة النمو للدخول في مفاوضات حقيقية ذات مغزى للخروج بنتائج متوازنة ومقبولة للجميع، بل وعن انعدام الشفافية وسوء تعامل فريق سلفكم مع كل هذه العمليات.

وكما تعلمون، فإن قضية الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية هي قضية وجودية بالنسبة لشعوبنا. ويتضرّر ثلث سكان العالم من هذه التدابير غير القانونية. وهناك أدلة وافرة، منها ما هو مستمد من مصادر الأمم المتحدة، على الأضرار الهائلة التي تلحقها هذه التدابير القسرية الانفرادية بقدرة البلدان المستهدفة على تحقيق التنمية المستدامة وإحراز مزيد من التقدم في حماية حق سكانها في الصحة. وبغض

190923 190923 23-17937 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

النظر عن هذه الحقائق، فقد دخلنا المفاوضات التي تتناول مشاريع هذه الوثائق الختامية بنيّة حسنة واستعداد لقبول حلول الوسط واتباع نهج بنّاء من أجل التوصل إلى توافق في الآراء.

ومنذ بداية هذه العمليات، أصررنا على ضرورة إدراج شواغلنا في هذه الوثائق السياسية الهامة، على أساس لغة توافقية، على النحو المبين في الفقرة 30 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد ردّد صدى هذا الطلب عدد كبير من الوفود، بما في ذلك من مجموعة الـــ 77 والصين، وردّدته أيضا مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، ضمن جهات أخرى.

وجرى تجاهل الشواغل المشروعة لعدد كبير من البلدان النامية. ومن ثم، نجده لزاما علينا أن نعرب عن قلقنا الشديد إزاء الطريقة غير المقبولة التي تكشّفت بها هذه الحالة، والتي تتناقض بشكل واضح مع روح تعددية الأطراف والهدف العام الذي يتوخّى "عدم ترك أي أحد خلف الركب".

فأولا، هناك مجموعة صـــغيرة من البلدان المتقدمة النمو ليس لديها أي اســـتعداد للدخول في مفاوضـــات ذات مغزى لإيجاد حلول وسـط، فراحت تفرض ممارسـات ظالمة تدّعي من خلالها الأحقية في فرض نوع من أنواع "حق النقض" فيما يخص بعض القضـــايا، بل وتدّعي الأحقية في منع مناقشـــة هذه القضايا في إطار المفاوضات الحكومية الدولية.

وثانيا، لم تجر المفاوضـات بطريقة تتسـم حقا بالشـمول والعدل والاتزان. وقد وجدت وفودنا نفسـها تقف شـاهدا على حالات معينة روعيت فيها بقدر كبير شـواغل ما لا يعدو وفدا واحدا، بينما يجري بشـكل سافر إغفال شواغل الآخرين، بما في ذلك شواغلنا. فعلى سبيل المثال، أعيد فتح باب مناقشة مشروع الوثيقة الختامية للمنتدى السـياسـي الرفيع المسـتوى المعني بالتنمية المسـتدامة المعقود تحت رعاية الجمعية العامة، أو قمة أهداف التنمية المسـتدامة، بهدف اسـتيعاب المطالب الحصـرية لقلة من وفود البلدان المتقدمة النمو، بينما في هذه العملية نفسها، وفي العمليات التفاوضية الثلاث المتعلقة بالصحة، لم يتم تحريك ساكن لتجسيد واستيعاب الشواغل المشروعة لوفود من بلدان نامية قامت بالإضافة إلى ذلك بكسر الصمت بشكل متكرر، بما في ذلك مجموعة الـ 77 والصين.

وثالثا، هناك محاولة لتجاهل الرسـائل الرسـمية التي وجّهتها وفود البلدان النامية، بما فيها وفود من مجموعة الـــ 77 والصين، باسم الدول الأعضاء الـــ 134 المنتمية لهذه الفئة، والتي أبدت فيها تحفظات واعتراضات قوية.

ورابعا، هناك محاولات لفرض توافق الآراء قام بها فريق سلفكم، وتقومون بها الآن، بينما من الجلي أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بخصوص أي من هذه العمليات، فضلا عن انعدام الشفافية والشمول والاستخدام الكفؤ للوقت المحدود الذي كان متاحا للتوصل إلى حلول الوسط.

ووفودنا مقتنعة بأن هذه ليســـت بالطريقة الملائمة للتعامل مع المســـائل المتعددة الأطراف والمفاوضـــات الحكومية الدولية بشـأن قضـــايا ذات أهمية كبرى بالنسـبة للمجتمع الدولي، وبالأخص للبلدان النامية. وبالتالي، نود أن نسجل عدم موافقتنا على هذه الممارسة وعدم قبولنا لها، وأن هذه الممارسة لا تشكل أي سابقة لعمل الأمم المتحدة وجمعيتها العامة. ويكتسـي هذا الأمر أهمية خاصـة، لأننا نتطلع إلى عمليات التفاوض التي سـتجرى في المسـتقبل بشـأن المسـائل الأسـاسـية، حيث سـنواصـل المشـاركة بقدر كبير من التصميم والمرونة والتوجّه البنّاء.

وتود وفودنا أيضا أن تشير إلى الطابع والمركز القانوني اللذين ستتّسم بهما الجلسات التي ستشهد انعقاد كل من قمة أهداف التنمية المستدامة، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن مكافحة السل.

وفيما يتعلق بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية الجمعية العامة، أو مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة، فإن قرار الجمعية العامة 290/67 ينص في الفقرة 9 من منطوقه على أن "يجري العمل في كل الاجتماعات التي تعقد تحت رعاية الجمعية العامة بموجب قواعد النظام الداخلي للجان الرئيسية للجمعية، حيثما انطبقت، ما لم ينص هذا القرار على خلاف ذلك". كما أن الفقرة 6 من منطوق القرار ذاته تنص بوضوح على أن المنتدى "يصدر [عنه] إعلان سياسي مقتضب متفاوض بشأنه يقدم إلى الجمعية لتنظر فيه".

ومن ثم، فإننا نتوقع إجراء عملية في مرحلة لاحقة حيث تنظر الجمعية العامة رسميا في اعتماد مشروع الإعلان السياسي، بموجب الفصل الثاني عشر من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وبالمثل، فإن قرارات الجمعية العامة 315/75 و 274/77 و 275/77 تشير بوضوح إلى أن كلا من الإعلانات السياسية الصادرة عن الاجتماعات الثلاثة الرفيعة المستوى المتصلة بالصحة ينبغي أن "يقدمه رئيس الجمعية العامة إلى الجمعية لاعتماده".

ومن هذا المنطلق، تعارض وفودنا أي محاولة للتظاهر باعتماد أي من مشاريع الوثائق الختامية المعنية رسميا خلال الجلسات المقرر عقدها في 18 و 20 و 21 و 22 أيلول/سبتمبر 2023، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نحتفظ بالحق في اتخاذ الإجراء المناسب عندما يتم النظر رسميا في مشاريع الوثائق الختامية الأربعة هذه في الأسابيع المقبلة، بعد اختتام الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، عندما يتعيّن أن يُنظر فيها جميعا من قبل الجمعية العامة وفقا لنظامها الداخلي.

وبهذه الروح ومن منطلق حرصنا على الشفافية، نطلب إليكم بكل احترام بموجب هذا الخطاب أن تقوموا بمساعيكم الحميدة لتعميم هذه الرسالة في أقرب وقت ممكن بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين 18 و 125 من جدول الأعمال.

(توقيع) فاسيلي أ. **نيبينزيا**
السفير
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

(توقيع) صوفيا **تسافاماريام**
السفيرة
الممثلة الدائمة لدولة إريتريا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) فالنتين **ريباكوف**
السفير
الممثل الدائم لجمهورية بيلاروس لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أمير سعيد جليل **إيرافاني**

السفير

الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بسام **صباغ**

السفير

الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

(توقيع) خواكين أ. **بيريس أييستران**

السفير

نائب الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

القائم بالأعمال بالنيابة

(توقيع) سونغ **كيم**

السفير

الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

(توقيع) دييغو باري **رودريغيز**

السفير

الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ألبرت رانغاناي **شيمبندي**

السفير

الممثل الدائم لجمهورية زمبابوي لدى الأمم المتحدة

(توقيع) جيراردو **بينالفير**

السفير

الممثل الدائم لجمهورية كوبا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) خايمي **هيرميدا كاستيّو**

السفير

الممثل الدائم لجمهورية نيكاراغوا لدى الأمم المتحدة